"أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم7 "IFRS 7" على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA للفترة (2016-2020) "

The Impact of Applying IFRS 7 on the Financial Performance Evaluation of Algerian Commercial Banks: A Case Study of Banque Populaire d'Algérie (CPA), Period (2016-2020)

بن خروف جليلة*

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس – الجزائر

dbenkherouf85@gmail.com

بلقاضي بلقاسم

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس – الجزائر

b.belkacem@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإستلام: 2024/12/10 تاريخ القبول للنشر: 2024/12/12 تاريخ النشر: 2024/12/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل لتأثير تطبيق معيار" IFRS 7 الأدوات المالية" على تقييم الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2020 حيث تم الإعتماد على كل من جدول حسابات النتائج والميزانية المالية للبنك وذلك بإستخدام مؤشرات التوازن المالي بالإضافة الى أهم النسب المالية

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار IFRS 7 أدى إلى زيادة شفافية المعلومات المالية للبنك، مما يتيح للمستثمرين تقييم أدائه المالي بشكل أفضل، كما أدى المعيار أيضا إلى تغييرات في بعض بنود القوائم المالية للبنك، مثل الأرباح المحتجزة وحسابات حقوق الملكية .

بشكل عام، أدى تطبيق معيار IFRS 7 إلى تحسين تقييم الأداء المالي للبنك الشعبي الجزائري، لكن يجب على المستثمرين مراعاة هذه التغييرات عند تحليل بياناته المالية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، IFRS7، النسب المالية، المؤشرات المالية، القرض الشعبي الجزائري CPA.

تصنيفات JEL: M41، G32.

Abstract :

This analysis examines the impact of implementing IFRS 7 on Popular Bank of Algeria's financial performance from 2016 to 2020. Utilizing financial statements, budgets, and key ratios, the study reveals increased transparency due to IFRS 7. This allows for better investor assessment, but necessitates considering potential changes to financial statement items like retained earnings and equity. Overall, IFRS 7 improves performance evaluation, but investor awareness of these adjustments remains crucial. Statements

Keywords: Financial performance; IFRS 7, financial ratios, financial indicators, Banque Populaire d'Algérie CPA.

Jel Classification Codes: M41 ،G32.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تشهد الساحة المالية العالمية تطورات متسارعة، وتلعب البنوك التجارية دورا محوريا في هذه المنظومة، حيث تعد ركيزة أساسية للإقتصاد الوطني ودعامة أساسية للإقتصاد العالمي، وتواجه هذه البنوك تحديات متزايدة في ظل بيئة إقتصادية ديناميكية، مما يحتم عليها مواكبة التطورات والتغيرات العالمية، يأتي في مقدمة هذه التطورات تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، والتي تلعب دورا هاما في تعزيز الشفافية والمقارنة بين الشركات عبر الحدود، مما يؤثر بشكل مباشر على تقييم أدائها المالي.

ويعد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7(IFRS 7) ، المعني بتقييم المخاطر المالية للبنوك، من أهم المعايير الدولية ذات الصلة بهذا الشأن.

وتواجه البنوك الجزائرية، كغيرها من البنوك في الدول الأخرى، تحديات كبيرة في تطبيق هذا المعيار، مما يثير تساؤلات حول تأثيره على تقييم أدائها المالي.

بناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية محورية لهذه الدراسة، وهي:

ما هو أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؟

ويمكن تفصيل هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية، مثل:

- ما هو تأثير تطبيق IFRS 7 على شفافية المعلومات المالية للبنوك الجزائرية، وكيف يساهم ذلك في تحسين تقييم أدائها المالي؟
- كيف يؤثر تطبيق IFRS 7 على متطلبات رأس المال للبنوك الجزائرية، وما هي انعكاساته على ربحيتها وإستقرارها المالي؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك الجزائرية في تطبيق IFRS 7، وما هي أفضل الممارسات لتعزيز قدراتها على إدارة المخاطر وتحسين كفاءة عمليات الإمتثال؟

من خلال الأسئلة سالفة الذكر يمكن وضع الفرضيات التالية كإجابات مبدئية عليها:

- تطبيق IFRS 7 يحسن شفافية المعلومات المالية للبنوك الجزائرية، ويساهم في تحسين تقييم أدائها المالي.
- تطبيق IFRS 7 يؤثر على متطلبات رأس المال للبنوك الجزائرية، مما قد يؤثر على ربحيتها وإستقرارها المالي.
- تواجه البنوك الجزائرية تحديات في تطبيق IFRS 7، مثل نقص الخبرات والكفاءات وإرتفاع تكاليف الإمتثال، مما يتطلب تحسين قدرات إدارة المخاطر وكفاءة عمليات الإمتثال.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تقييم تأثير تطبيق IFRS 7 على شفافية المعلومات المالية للبنوك الجزائرية.
- تحليل تأثير تطبيق IFRS 7 على متطلبات رأس المال للبنوك الجزائرية، وإنعكاساته على ربحيتها وإستقرارها المالي.
- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك الجزائرية في تطبيق IFRS 7.
- إقتراح أفضل الممارسات لتعزيز قدرات إدارة المخاطر وتحسين كفاءة عمليات الإمتثال في البنوك الجزائرية في ظل تطبيق IFRS 7.

كما تمثلت اهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تعزيز إستقرار القطاع المصرفي الجزائري من خلال تحسين جودة المعلومات المالية، وتعزيز قدرة البنوك على إمتصاص المخاطر، والحفاظ على ربحيتها وإستدامتها.
- دعم النمو الإقتصادي عبر تعزيز الثقة في القطاع المصرفي، وتحسين قدرة البنوك على تمويل المشاريع، وإتاحة المزيد من الفرص للقطاع الخاص.
- تحسين قدرات البنوك الجزائرية من خلال تقديم حلول للتحديات في تطبيق IFRS 7 ، وتعزيز كفاءة العمليات، وتحسين إدارة المخاطر، وخفض تكاليف الإمتثال.
- تقديم مساهمات علمية قيمة لصانعي السياسات والمستثمرين والباحثين حول تأثير IFRS 7 على القطاع المصرفي الجزائري.

أما بالنسبة للمنهجية فوجدنا أن المنهج الوصفي التحليلي المعتمد هو الخيار الأمثل لدراسة هذا الموضوع، وذلك لما يتميز به من خصائص مفيدة، تتمثل في جمع وتحليل البيانات من مصادر متنوعة ربط البيانات وتفسيرها بشكل دقيق وتوظيف أدوات بحث علمية ملائمة للتخصصات المالية والمحاسبية والبنكية ثم توظيف أدوات البحث العلمي المناسبة، مثل الإحصائيات والتقارير السنوية، في الجانب التطبيقي من خلال تحليل القوائم المالية للبنوك المختارة.

2. الإطار النظري للمعيار الدولي رقم IFRS 7

2.1. هدف المعيار الدولي رقم 7(IFRS7)

يعد المعيار الدولي رقم 7 (IFRS7) أداة أساسية لفهم قدرة المؤسسة على توليد وإستخدام الأموال، مما يساعد المستخدمين على تقييم مركزها المالي بشكل دقيق فيساعد ذلك مستخدمي البيانات المالية بتقدير ما يلي (بوصالح، 2011 صفحة 10):

- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة.
- طبيعة المخاطر التي تنشأ من الأدوات المالية التي تعرضت لها المؤسسة من خلال الفترة.
- مدى المخاطر المعرضة لها المؤسسة من الأدوات المالية.
- كيف تقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر.

2.2 . نطاق التطبيق

تم تطبيق هذا المعيار على كافة المؤسسات وجميع أنواع الأدوات المالية باستثناء: (ميلودي وعبيرات، 2020 الصفحات 543 -544):

- الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة.
- منافع الموظفين والإلتزامات الناجمة عن خطط منفع الموظفين.
- العقود الناجمة عن الإلتزامات الطارئة في إندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS3.
- عقود التأمين والمعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4.

كما لا يشمل نطاق المعيار الأدوات المالية والعقود والإلتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS2

3.2. محتوى المعيار

ينص المعيار الدولي رقم7 على ضرورة تصنيف الأدوات المالية حسب خصائصها المتشابهة، مثل الأصول المالية والإلتزامات المالية، وحقوق الملكية. ويهدف هذا التصنيف إلى تسهيل تحليل قدرة المؤسسة على إدارة مخاطرها المالية وتقييم أدائها المالي لذا وجب الإفصاح عن المعلومات التالية (جعارات، 2011، صفحة 145):

- الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.
- أسس الإعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية بما في ذلك ألية تحديد القيمة العادلة لهذه الادوات.

كما شملت المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مجموعتين رئيسيتين هما : (الرجي وشيخي، 2016، الصفحات 14 - 15)

- معلومات عن اهمية الادوات المالية: حيث يطالب الإلتزام بالمعيار المحاسبي IFRS7 بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه، وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف يشترط المعيار المحاسبي IFRS7الافصاح عن بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والسياسات المحاسبية ومحاسبة التحوط والقيمة العادلة.
- معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة من الادوات المالية: ويركز المعيار على ضرورة الإفصاح بالمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية.

3 . تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية

يلعب أداء النظام المالي دورا محوريا في إزدهار أي دولة، إذ يعد فشله بمثابة عائق أمام التنمية الاقتصادية، خاصة مع إزدياد أهمية القطاع المالي في جميع الاقتصاديات المتقدمة، فقد بات تحليل أداء البنوك يعد مقياسا رئيسيا لكفاءة النظام المالي، ويمثل أحد العوامل الرئيسية التي تظهر فعالية البنوك في تحقيق أهدافه ونظرا لأهمية الموضوع، فقد تم التركيز بشكل كبير على مؤشرات محددة تم إختيارها بعناية، مع الأخذ بعين الإعتبار بعض النسب المستخدمة في الدراسة سنسعى في هذا السياق إلى التطرق إلى بعض هذه المفاهيم الأساسية.

1.3. مفهوم تقييم الاداء المالي

يعرف الأداء المالي على انه "الدرجة التي يتم بها تحقيق الاهداف المالية ويعكس فعالية الإدارة وكفاءتها في الإستفادة من موارد المؤسسة" (Pimpong & Laryea, 2016, p. 12)

كما يعرف على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية" (دادان و حفصي، 2014، صفحة 24)

مما سبق يمكن إستنتاج ان الأداء المالي يشير إلى مدى كفاءة وفعالية إستخدام الموارد المالية لتحقيق أهداف محددة، سواء كانت هذه الأهداف تخص الملاك أو الدائنين أو الموظفين أو المجتمع ككل.

أما عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني "تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا" (جمعة، 2000، صفحة 38)

وكذلك " عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين، حيث تبين لنا عملية تقييم الأداء المالي مستوى أداء أو عمل هذه البنوك" (عزوزة، صفحة 187)

من التعاريف السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء المالي للبنوك هو عملية تهدف إلى تقييم كفاءة وفعالية إستخدام البنك للموارد المتاحة لتحقيق أهدافه، مع مراعاة المخاطر المختلفة التي تواجهها، وتشمل هذه العملية تحليل الوضع المالي للبنك وقياس مدى تحقيقه لأهدافه، وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائه، بإستخدام أدوات ومؤشرات مالية مختلفة تعد هذه العملية ضرورية لضمان إستقرار وصحة البنوك، وتحسين كفاءتها وربحيتها، وتوفير معلومات قيمة للمستثمرين والمودعين.

2.3. مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

حتى تكون عملية تقييم الأداء المالي فعالة وناجحة يجب أن تمر بعدة مراحل وهي كالتالي (سعودي ، 2017-2018، الصفحات 32 - 33):

❖ **المرحلة الاولى**

هي مرحلة جمع البيانات والمعلومات حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة مثل: القيمة المضافة، كمية و/أو قيمة الإنتاج، عدد العمال، الأجور وغير ذلك، وذلك من أجل حساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.

❖ **المرحلة الثانية**

هي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات ودراستها وبيان مدى دقتها وصالحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري.

❖ **المرحلة الثالثة**

هي مرحلة إجراء عملية التقييم بإستخدام النسب أو المؤشرات بالإعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.

❖ **المرحلة الرابعة**

هذه المرحلة هي مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الإنحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.

❖ **المرحلة الخامسة**

تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للإنحرافات التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للإستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

3.3. مؤشرات تقييم الأداء المالي

1.3.3 مؤشرات التوازن المالي: يمكن تلخيصها فيما يلي:

جدول 1: مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي
رأس المال العمل الاجمالي FRNG	FRNG =(الأموال الخاصة +الخصوم غير الجارية)- الاصول غير الجارية FRNG=الأصول الجارية – الخصوم الجارية	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ إستحقاقها فهو يعطي الصورة الدقيق عن المؤسسة في الوفاء بإلتزاماتها أو عجزها في ذلك
إحتياجات رأس المال العاملBFR	BFR=(الأصول الجارية – أموال الخزينة)- (الخصوم الجارية –المساهمات البنكية الجارية)	يمثل الفرق بين إحتياجات الدورة وموارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة الى مصادر التمويل(هامش امان مالي)
الخزينة الصافية Tn	Tn= رأس المال العمل الدائم –إحتياجات راس المال العمل Tn= أموال الخزينة –المساهمات البنكية الجارية	هي الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداحلة (الأموال) من والى المؤسسة خلال دورة إستغلال معينة

المصدر :(تقرارت يزيد، صفحة 106)

2.3.3. النسب المالية

هناك العديد من أنواع وتصنيفات النسب المالية التي يمكن إستخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك، ونظرا لتعددها اخترنا جملة منها وهي.

- **نسب الربحية:** وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعد الربحية هدفا للبنوك ومقياسا للحكم على كفايته، سواء أكان ذلك على مستوى البنك بشكل إجمالي أو على مستوى الأقسام بشكل جزئي.
- **نسب السيولة:** هي مقاييس مالية تستخدم لتقييم قدرة المؤسسة على إلتزاماتها قصيرة الأجل، والتي عادة ما تكون مستحقة الدفع خلال عام أو دورة تشغيلية واحدة. تقاس هذه النسب عن طريق مقارنة الأصول المتداولة للمؤسسة وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة وسهولة، بإلتزاماتها المتداولة، وهي الديون التي يجب سدادها خلال فترة زمنية قصيرة.
- **نسب المخاطر:** هي مقاييس مالية تستخدم لقياس مقدار المخاطرة المرتبطة بأصل أو محفظة إستثمارية. تقاس هذه النسب عن طريق تحليل خصائص الإستثمار، مثل تقلبات الأسعار، وإحتمال التعثر، ومخاطر السوق، ومخاطر الإئتمان.
- **نسب الكفاية:** تمثل نسب الكفاية مجموعة من المؤشرات المالية المصممة لقياس قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل وتحمل الخسائر غير المتوقعة كما تقيس هذه النسب قدرة البنك على الإستمرار في العمل في ظل الظروف الصعبة.
- **نسب الكفاءة (النشاط) :** لقياس كفاءة إستخدام البنوك لأصولها وإلتزاماتها، يتم اللجوء إلى نسب تحليلية تعرف أيضا بإسم نسب إدارة الأصول. في دراستنا، إعتمدنا على إستخدام نسبتين رئيسيتين هما...

- **الدخل التشغيلي للأصول:** تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تحقيق إيرادات من أصوله وتشير القيمة العالية لهذه النسبة إلى الإنتاجية العالية لأصول البنك، وتسمى أيضا نسبة إستخدام الأصول، وتقاس بإجمالي الدخل التشغيل إلى إجمالي الأصول.
- **مصروفات التشغيل إلى الأصول** : يتم إحتساب هذه النسبة بقسمة نفقات التشغيل إلى إجمالي الأصول، وتعكس مصاريف التشغيل إلى الأصول النسبة المئوية للأصول المستخدمة للعمليات.

4 دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري "CPA" للفترة (2016-2020)

1.4. تقديم عام للبنك

يعد القرض الشعبي الجزائري (CPA) صرحا إقتصاديا عريقا تأسس عام 1966، ليساهم بفعالية في مسيرة التنمية الوطنية منذ أكثر من نصف قرن. يتميز البنك بكونه بنكا تجاريا ذا رأسمال إجتماعي مملوك بالكامل للدولة، ويبلغ 200 مليار دينار جزائري، مما يجعله أحد أهم المؤسسات المالية في البلاد.

كما يستمد القرض الشعبي الجزائري قوته من شبكته الواسعة التي تضم 161 فرعا موزعة على جميع أنحاء الوطن بالإضافة إلى 96 شباكا مخصصا للتمويل الإسلامي و 20 مساحة رقمية. كما يعزز من قدراته فريق من أصحاب الكفاءات العالية يضم أكثر من 4451 موظفا، يضعون خبراتهم ومهاراتهم في خدمة مختلف إحتياجات العملاء.

إن القرض الشعبي الجزائري الشريك المفضل للشركات مهما كان حجمها، بدءا من الشركات الناشئة وصولا إلى المهنيين، بما يعكس إلتزامه بدعم التنمية الإقتصادية للبلاد. وينتج صافي الدخل المصرفي للبنك عن جميع أنشطته، حيث بلغ عام 2022، 70.148 مليون دينار جزائري، مع تحقيق صافي ربح بقيمة 37.500 مليون دينار جزائري، مما يؤكد على متانة وضعه المالي وقدرته على الإستمرار في النمو والتطور.

2.4. عرض القوائم المالية

1.2.4.عرض جدول حسابات النتائج للفترة (2016-2020)

بناء على البيانات المالية الواردة في قوائم المالية للبنك الشعبي الجزائري، سنعرض جدول حسابات النتائج للسنوات (2016، 2017، 2018، 2019، و2020) وذلك على النحو التالي:

الجدول 01: جدول حسابات النتائج للسنوات (2016, 2017, 2018, 2019, 2020)

الوحدة: ألف دينار

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
+فوائد ونواتج مماثلة.	71 993 194	80 570 430	8 5073 689	93 123 972	101 553
- فوائد وأعباء مماثلة.	-13 851 890	-19 858 868	-19 303 253	-21 702 489	-25 511
+ عمولات (نواتج).	7 096 310	8 035 336	8 677 796	8 128 230	5 393
- عمولات (أعباء)-	-613 887	-717 340	-686 864	-638 359	-384
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	218 995	238 398	774 232	226 896	1 402
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع.	-14 660	-16 463	295 276	301 694	154
+ نواتج النشاطات الأخرى.	421 677	699 134	2 186 371	1 641 657	1 185
- أعباء النشاطات الأخرى.	-21 599	-110 140	-21 437	-22 542	-144
الناتج البنكي الصافي	65 228 139	68 840 487	76 995 809	81 059 058	83 648

- أعباء إستغلال عامة.	-13 370 163	-14 732 943	-15 512 932	-16 938 915	-16 424
- مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية.	-884 117	-921 127	-1 137 237	-1157 337	-1 419
الناتج المحلي الإجمالي للاستغلال	50 973 858	53 186 417	60 345 640	6 2962 806	65 805
- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد.	-19 722 540	-14 201 728	-8 969 192	-37 007 912	-45 373
+استرجاعات المؤونات، وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة.	2 871 537	3 792 705	3 031 672	2 711 281	6 339
ناتج الاستغلال	34 122 855	42 777 394	5 440 812	2 866 6175	26 771
+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى.	1 220	29 399	4 007	2 114	21
+ العناصر غير العادية (نواتج).	0	0	0	0	0
- العناصر غير العادية (أعباء).	0	0	0	0	0
الناتج قبل الضريبة	34 124 075	42 806 793	54 412 126	28 668 289	26 792
ضرائب على النتائج وما يماثلها.	- 7 820 489	-9 868 825	-13 430 747	-6 693 843	-6 189
الناتج الصافي للسنة المالية	26 303 586	32 937 968	40 981 379	21 974 446	20 603

المصدر: البيانات المالية –موقع الإلكتروني للبنك الشعبي الوطني الجزائري-

2.2.4. عرض الميزانية المالية

إعتمادا على البيانات المالية للبنك الشعبي الجزائري، سنعرض لكم حسابات الميزانية المالية للسنوات (2016، 2017، 2018، 2019، و 2020) وذلك على النحو التالي:

الجدول 02: جانب الأصول من الميزانية المالية من السنوات (2016، 2017، 2018، 2019، 2020)

الوحدة: ألف دينار

	الاصول	2016	2017	2018	2019	2020
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية	236 070 751	337 675 855	319 731 286	252 914 669	320 975
2	أصول مالية مملوكة بغرض التعامل	8 867 113	5 516 336	5 410 495	698 410	0
3	أصول مالية جاهزة للبيع	137 836 48	213 586 408	133 920 879	172 616 091	175 170
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	100 110 264	115 843 823	383 406 022	536 175 098	555 444
5	سلفيات وحقوق على الزبائن	1 241 80 1153	1 206 487 739	1 370 000 532	1 502 233 171	1 583 266
6	أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق	3057 442	1 086 617	1086617	506 607	507
7	لضرائب الجارية – أصول	2 415 996	1 946 239	2554663	7 645 378	5 456
8	لضرائب المؤجلة – أصول	1 652 960	2 013 177	2142803	2 249 570	2 804
9	أصول أخري	7 808 544	9 824 030	10 953 501	9 936 159	13 258
10	حسابات التسوية	26 322	37629	3 9370	48 977	262
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشتركة	12 959 828	12 923 003	12 711 146	12 198 487	14 872
12	العقارات الموظفة	0	0	0	0	0
13	الأصول الثابتة المادية	15 515 270	15 280 245	16 304 975	16 832 997	16 739
14	الأصول الثابتة غير المادية	121516	312 594	281 410	368 838	384
15	فارق الحيازة	0	0	0	0	0
	مجموع الأصول	170 656 664	192 533 695	2 258 543 699	2 514 424 453	**2 689 134**

المصدر: البيانات المالية –الموقع الإلكتروني للبنك الشعبي الوطني الجزائري

الجدول 03: جانب الخصوم من الميزانية المالية من السنوات (2016-2020)

الوحدة : ألف دينار

	الخصوم	2016	2017	2018	2019	2020
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية	0	0	0	0	0
2	ديون إتجاه الهيئات المالية	230 925 166	289 508 589	369 012 179	644 762 042	743 997
3	ديون إتجاه الزبائن	1 214 746 528	1 331 052 441	1 558 266 474	1 500 128 650	1 513 359
4	ديون ممثلة بأوراق مالية	37 721 760	38 714 058	38 250 826	43 695 470	49 465
5	الضرائب الجارية – أصول	3 501 973	7 414 981	9 046 077	7 139 851	9 116
7	الضرائب المؤجلة – خصوم	95 464	165 299	37 528	419 942	352
8	خصوم أخري	16 699 270	1 6384 128	16 532 589	23 539 634	3 5082
9	حسابات التسوية	5 754 181	9 591 108	7 532 383	10 605 041	1 2052
10	.مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	3 695 365	3 507 939	312 604	24 995 542	51 370
11	إعانات التجهيز - إعانات أخرى	0	0	0	0	0
12	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	2 5003 312	33 197 662	37 739 911	37 107 445	40 475
13	ديون تابعة ثانوية	0	0	0	0	0
14	راس المال	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000 000	4 8000
15	علاوات مرتبطة برأس المال	0	0	0	0	0
16	أموال مخصصة- احتياطات	78 259 209	96 56 795	114 500 764	135 482 143	147 457
17	فارق التقييم	-39 908	424 007	-389 749	689 514	884
18	فارق إعادة التقييم	15 920 734	15 920 734	15 920 734	15 920 734	15 921
19	رحيل من جديد(-/+)	0	0	0	0	0
20	نتيجة السنة المالية	26 303 586	32 937 968	40 981 379	21 974 446	20 603
21	مجموع الخصوم	1 706 566 64	1 922 533 69	2 258 543 699	2 514 424 453	2 689 134

المصدر: البيانات المالية –الموقع الإلكتروني للبنك الشعبي الوطني الجزائري-

3.4. تقييم الأداء المالي للبنك

1.3.4. تحليل جدول حسابات النتائج

ناتج الإستغلال: الشكل التالي يوضح تطور ناتج الإستغلال الخاص بالبنك :

الشكل 1: تطور ناتج الإستغلال

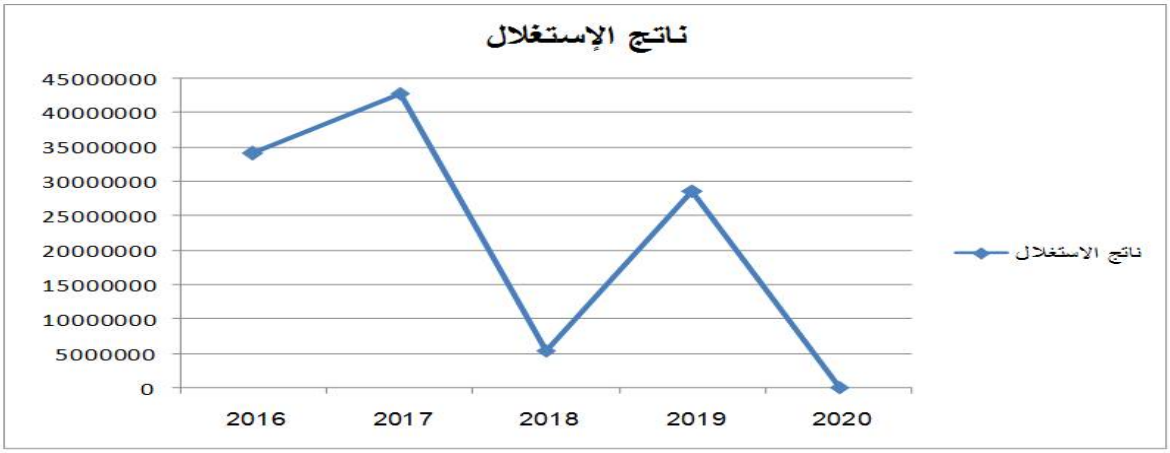

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على جدول حساب النتائج

نلاحظ من جدول حسابات النتائج والشكل أعلاه، أن ناتج الإستغلال إرتفع من سنة 2016 إلى2017 بنسبة 25,3 % وهذا راجع إلى الزيادة في الإيرادات من الفوائد والعمولات وإنخفاض في تكاليف التشغيل من جهة أخري، مما ساهم في ربحية البنك.

أما بالنسبة لسنة 2018فقد تراجع ناتج الإستغلال بمعدل 17,3 % مقارنة بسنة السابقة، وهذا يعود الى الإنخفاض الكبير في الإيرادات من العمولات والفوائد ورغم إنخفاض تكاليف التشغيل إلا أن إنخفاض الإيرادات كان له تأثير أكبر بكثير مما أدى إلى هذا التراجع، وعاد الناتج للإرتفاع مرة أخرى سنة 2019بنسبة 52,4 % .

أما بالنسبة لسنة 2020فقد إنخفض ناتج الإستغلال خاص بالبنك بشكل كبير مقارنة بكل السنوات الفارطة، حيث قدر ب26 711 000.دينار جزائري ويعود هذا الإنخفاض إلى التراجع الكبير في الإ يرادات، ولعل اهم سبب هو تفشي جائحة كورونا مما أدى الى الركود الإقتصادي العالمي والمحلي، والذي أدى بدوره إلى إنحفاض الطلب على القرض من طرف الشركات والأفراد.

الناتج الصافي للسنة المالية: الشكل التالي يوضح تطور الناتج الصافي للسنة المالية الخاص بالبنك :

الشكل2: تطور الناتج الصافي للسنوات المالية (2016 -2020)

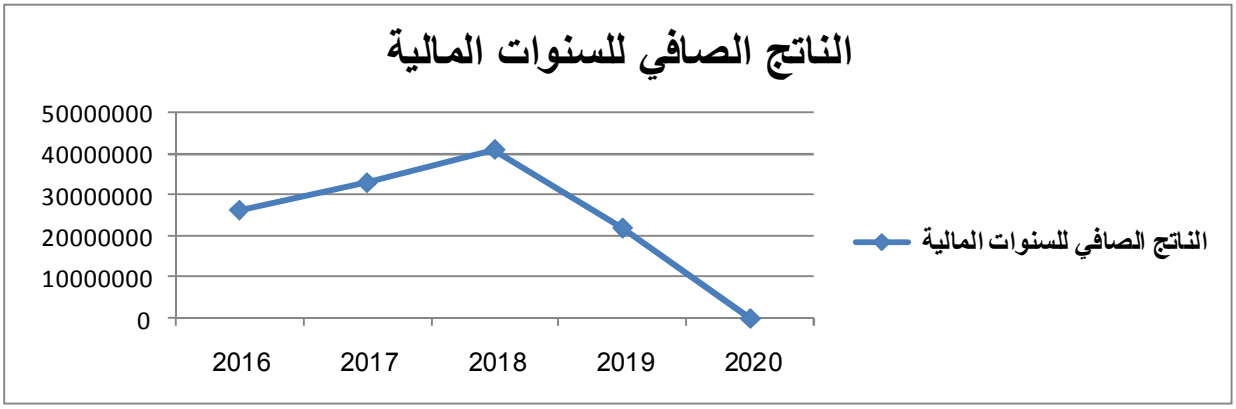

المصدر: من إعداد الباحثين بالإ عتماد علي جدول حساب النتائج

نلاحظ من الشكل أعلاه أن البنك حقق نتيجة ايجابية خلال الفترة الممتدة من 2016الى 2018، إذ بلغ متوسط النمو خلال هذه الفترة 12,18% وهذا ما يشير إلى أن البنك قد حقق أداء ماليا جيدا أما بالنسبة لسنة 2019 نلاحظ تراجع بنسبة 30,37% وذلك راجع إلى تأثر هامش الربح الصافي بإنخفاض أسعار الفائدة، كما زادت مخاطر الإئتمان بالنسبة للبنك مما أدى إلى زيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها كما نلاحظ زيادة في تكاليف التشغيل بصفة عامة.

بالنسبة لسنة 2020كان لجائحة كورونا تأثير سلبي كبير جدا على النتيجة الصافية للبنك فقد قدرت بحوالي 20 603 000 دينار جزائري، وذلك يعود لعدة عوامل نذكر منها انخفاض الطلب على الإئتمان من طرف الشركات والأفراد وزيادة مخاطر الإئتمان بسبب زيادة حالات التخلف عن سداد القروض بسبب فقدان الوظائف، زيادة على ذلك تحمل البنك في إرتفاع المصاريف التشغيلية بسبب إجراءات الوقاية من فيروس كورونا كتعقيم الفروع وتوفير معدات الوقاية للموظفين.

مما سبق نجد أن المعيار الدولي IFRS7يلزم البنك الإلتزلم بمتطلبات وإجراءات محددة لتقييم الأصول واإالتزامات المالية بما في ذلك تصنيفها وقياسها والإفصاح عنها لما له من تأثير كبير على تحليل الفائدة لمعرفة وتقيم دائه المالي.

2.3.4. مؤشرات التوازن المالي

1.2.3.4.رأس المال العامل

حساب رأس المال العامل : بناء على البيانات المقدمة، يمكننا حساب رأس المال العامل الخاص بالبنك لكل سنة من الفترة الممتدة 2016 إلى 2020:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

الأصول المتداولة: تشمل النقدية، والحسابات المدينة، والأصول المالية قصيرة الأجل الأخرى.

الخصوم المتداولة: تشمل الحسابات الدائنة، والديون قصيرة الأجل، والضرائب المستحقة الدفع، والإلتزامات الأخرى قصيرة الأجل.

الجدول 04: حساب رأس المال العامل

الوحدة : **الف دينار**

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	345 741 801	408 245 243	503 666 260	592 830 760	614 431306
الخصوم المتداولة	353 917 922	428463618	564 918 808	694 800 543	769 240 214
رأس المال العامل	**8 176 121**	**-20 218 375**	**-61 252 548**	**-101 969 783**	**-154 808 908**

المصدر: من إعداد الباحثين

يظهر تحليل تطور رأس المال العامل نتائج مقلقة للبنك الشعبي الجزائري، حيث إنخفض بشكل كبير من 8,176,121000 دج في عام 2016 إلى -154,808,908 000 دج في عام 2020 مما يشير إلى صعوبة في تمويل العمليات قصيرة الأجل اذ يعزى هذا الانخفاض إلى إرتفاع الخصوم المتداولة، خاصة القروض، بينما لم تنمو الأصول المتداولة بنفس الوتيرة. وهذا ما يثير مخاوف وشكوك حول قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل.

كما يبرز أثر تطبيق معيار IFRS 7 في إنخفاض في رأس المال العامل للبنك الشعبي الجزائري مقارنة بالبيانات المقدمة أعلاه .من ناحية أخرى، قد يساعد تطبيق هذا المعيار على تقييم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل بشكل أوضح .

2.2.3.4.احتياجات راس المال العامل

الجدول 05 : حساب إحتياجات رأس المال العامل

الوحدة : الف دينار

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	1 036497 944	1 158 384 263	1227141857	1 335 871 161	1 341 521 375
القيم الجاهزة	71 993 194	55 163 36	54 104 95	69 841	0
الديون قصيرة الأجل	-255 11	-198 588 68	-193 032 53	-217 024 89	-255 11
السلفات المصرفية	0	0	0	0	0
BFR	**964 509 750**	**909 795 579**	1 034 109 374	**1 118 846 262**	**1 086 266 264**

المصدر: من إعداد الباحثين

شهد البنك الشعبي الجزائري نموا في الأصول المتداولة خلال الفترة من 2016 إلى 2020، مدفوعا بشكل أساسي بإلرتفاع القروض والتسهيلات الإئتمانية، ومع ذلك، عرف هذا النمو إنخفاضا في القيم الجاهزة، مما يشير إلى إنخفاض السيولة أو تحول في إستراتيجية الإستثمار، كما إرتفعت الديون قصيرة الأجل بشكل مطرد خلال هذه الفترة، مما يثير

مخاوف بشأن مخاطر السيولة .وعلى الرغم من كل هذه المخاوف، إلا أن BFR للبنك ظل مستقرا نسبيا، ما يظهر قدرة البنك على إدارة رأس ماله بشكل فعال.

يساعد تطبيق7 IFRS البنك على تحسين إدارة مخاطر السيولة والإئتمان، مما يؤدي إلى إنخفاض إحتياجات رأس المال الشيء الذي يعزز من الشفافية في تعاملات البنك، وهذا يسمح للبنك بالحصول على تمويل أرخص وبالتالي تقليل من إحتياجات رأس المال العامل. وتحقيق التوازن المالي للبنك.

4.3.2.3.4.الخزينة

الجدول 05 : حساب الخزينة

الوحدة ألف دينار

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
FR	8 176 121	-20 218 375	-61 252 548	-101 969 783	-154 808 908
BFR	964 509 750	909 795 579	1 034 109 374	1 118 846 262	1 086 266 264
TN	-956 333 629	-929 973 954	-1 095 361 922	-1 220 816 045	-1 241 075 172

المصدر: من إعداد الباحثين

الخزينة الصافية سالبة في جميع السنوات الخمس، مما يعني أن البنك الشعبي الجزائري (CPA) يعاني من عجز في السيولة وقصور في تسير خزينته ويمكن أن يكون لهذا العجز عواقب سلبية على قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية والإستثمار في النمو.

يظهر تأثير IFRS 7 على نتائج الخزينة الصافية للبنك الشعبي الجزائري (CPA) من خلال تغير تعريف الأصول والخصوم و يؤدي ذلك إلى تغيير طريقة إحتساب إحتياجات رأس المال العامل(BFR) .

3.3.4.النسب المالية

1.3.3.4.نسب الربحية

الجدول 06 : حساب نسب (ROE)و(R0A)

الوحدة ألف دينار

النسبة	كيفية حسبها	2016	2017	2018	2019	2020
هامش الربح الصافي	**صافي الدخل / الإيرادات الإجمالية**	2.39	2.67	2.94	1.43	0.02
عائد على الأصول(ROA)	**صافي الدخل / إجمالي الأصول**	1.54	1.71	1.81	0.87	0.08
عائد على حقوق المساهمين(ROE)	**صافي الدخل / حقوق المساهمين**	54.80	68.62	85.38	45.78	0.43

المصدر: من إعداد الباحثين

أظهرت نسب هامش الربح الصافي للبنك الشعبي الجزائري إتجاها تنازليا حادا خلال الفترة المحللة من 2016 إلى 2020 فقد إنخفض هامش الربح الصافي من 2.39% في عام 2016 إلى 0.02% في عام 2020.

ويظهر تطبيق IFRS7على هامش الربح الصافي للبنك الشعبي الجزائري من خلال تغيير طريقة إحتساب بعض مكونات صافي الدخل والإيرادات.

كما أظهرت نسبة عائد الأصول للبنك الشعبي الجزائري إتجاها تنازليا خلال الفترة المحللة من 2016 إلى 2020 فقد إنخفض عائد الأصول من 1.54% في عام 2016 إلى 0.08% في عام 2020.

على المدى القصير، قد يؤدي تطبيق IFRS 7 إلى إنخفاض عائد الأصول بسبب زيادة المخصصات وتغيير تصنيف بعض الأصول والخصوم ، كما يساعد IFRS 7 على تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالمخصصات علي الهدي الطويل.

أظهر عائد على حقوق المساهمين للبنك الشعبي الجزائري إتجاها تنازليا خلال الفترة المحللة من 2016 إلى 2020فقد إنخفض عائد على حقوق المساهمين من 54.80% في عام 2016إلى 0.43% في عام 2020،

يؤدي تطبيق IFRS 7 إلى إنخفاض عائد على حقوق المساهمين على المدى القصير بسبب زيادة المخصصات على القروض المعدومة، كما يعمل على تحسين جودة محفظة القروض وكفاءة إستخدام الأصول وبالتالي تحسين عائد على حقوق المساهمين علي المدى الطويل .

2.3.3.4. نسب السيولة

الجدول 07 : حساب نسب السيولة

الوحدة : الف دينار

النسبة	كيفية حسابها	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة السيولة الجارية	لأصول السائلة / الخصوم المتداولة	1.31	1.35	1.34	1.14	1.61
نسبة تغطية السيولة	الأصول السائلة + الودائع / الخصوم المتداولة	0.21	0.27	0,23	0,16	0,003

المصدر : من أعداد الباحثين

أظهرت نسب السيولة الجارية للبنك الشعبي الجزائري قدرة جيدة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل خلال الفترة المحللة 2016-2020 فقد ظلت النسب مرتفعة نسبيا (أكثر من 1) خلال معظم السنوات، مما يعني أن البنك كان لديه أصول سائلة كافية لتغطية الخصوم المتداولة ومع ذلك، إنخفضت نسبة السيولة الجارية بشكل ملحوظ في عام 2019 من 1.34 إلى1.14 ويرجع هذا الإنخفاض إلى زيادة الخصوم المتداولة بشكل أسرع من الأصول السائلة

يؤدي تطبيق IFRS 7 إلى زيادة المخصصات على المدى القصير، مما قد يؤدي إلى زيادة الخصوم وبالتالي إنخفاض نسب السيولة الجارية وكذلك تغيير تصنيف بعض الأصول من الأصول السائلة إلى الأصول غير السائلة

أظهرت نسبة تغطية السيولة للبنك الشعبي الجزائري قدرة جيدة على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل خلال عامي 2016 و2017 فقد ظلت النسبة مرتفعة نسبيا (أكثر من 0.2) خلال هذين العامين، مما يشير أن البنك كان لديه أصول سائلة وودائع كافية لتغطية الخصوم المتداولة ومع ذلك، فقد إنخفضت نسبة تغطية السيولة بشكل ملحوظ خلال السنوات اللاحقة 2018-2020 فقد انخفضت من 0.23 في عام 2018 إلى 0.16 في عام 2019 ثم إلى 0.003 في عام 2020 يشير هذا الإنخفاض إلى أن البنك إنخفضت لديه الأصول السائلة والودائع لتغطية الخصوم المتداولة.

في المدى يؤدي تطبيق IFRS 7 إلى إنخفاض نسب السيولة الجاريةونسبة تغطية السيولة، وذلك بسبب زيادة المخصصات وتغيير تصنيف بعض الأصول والخصوم ومع ذلك، على المدى الطويل، قد يساعد IFRS 7 على تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالمخصصات، مما قد يؤدي إلى تحسين قدرة المستثمرين على تقييم مخاطر القروض وبالتالي تحسين قدرة البنك على الحصول على التمويل.

3.3.3.4.نسب المخاطر

الجدول 08 : حساب نسب المخاطر

الوحدة: ألف دينار

النسبة	كيفية حسبها	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة تغطية القروض	الودائع / القروض	2.03	2.76	3.17	1.39	1.33
نسبة الرافعة المالية	إجمالي الخصوم / حقوق المساهمين	46.15	51.50	57.66	62.17	56.72

المصدر : من إعداد الباحثين

أظهرت نسبة تغطية القروض إتجاها تصاعديا من سنة 2016 إلى 2018، حيث تحسنت قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته، ثم عرفت النسبة إنخفاضا ملحوظا في عامي 2019 و2020 ويشير ذلك إلى زيادة حجم القروض بشكل أسرع من نمو الودائع هو العامل الرئيسي وراء إنخفاض نسبة التغطية.

يؤدي تطبيق IFRS 7 إلى زيادة المخصصات على المدى القصير، مما يؤدي إلى إنخفاض نسبة تغطية القروض، أما على المدى الطويل يساعد IFRS 7 على تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالمخصصات، مما يؤدي إلى تحسين قدرة المستثمرين على تقييم مخاطر القروض.

شهدت نسبة الرافعة المالية للبنك الشعبي الجزائري إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة المحللة، من 46.15 % في عام 2016 إلى 56.72 % في عام 2020، يعود هذا الإرتفاع إلى ازدياد إعتماد البنك على الديون لتمويل عملياته، يشير إرتفاع نسبة الرافعة المالية إلى مخاطر محتملة، مثل صعوبة الوفاء بإلتزامات البنك المالية في ظل الظروف الصعبة.

يؤدي تطبيق IFRS 7 إلى زيادة المخصصات على المدى القصير، مما يؤدي إلى إنخفاض نسبة تغطية القروض اما على المدى الطويل، قد يساعد IFRS 7 على تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالمخصصات، مما يؤدي إلى تحسين قدرة المستثمرين على تقييم مخاطر القروض.

5.خاتمة

يعد معيارIFRS7أداة تحليلية حاسمة لتقييم الأداء المالي للبنوك، حيث يقدم إطارا موحدا لتقييم الأصول والمطلوبات المالية، مما يتيح للمحللين الماليين تقييما أكثر دقة وموضوعية للربحية والمخاطر ويؤثر هذا المعيار على تحليل الأداء المالي للبنوك من خلال جوانب رئيسية تشمل التصنيف والقياس والإفصاح، كما يساهم معيار IFRS 7 في تحسين شفافية الأداء المالي للبنوك، مما يتيح للمحللين الماليين مقارنة أداء البنوك بشكل أكثر دقة وموضوعية،ويعزز دقة تحليل المخاطر المرتبطة بالإستثمار في البنوك، مما يساعد على إتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. ومع ذلك، يجب على المحللين الماليين فهم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية عند تقييم أداء البنك،ومراعاة العوامل الخارجية التي تؤثر على أداء البنوك، مثل الظروف الإقتصادية كتأثير وباء كورونا علي الإقتصادي العالمي و المحلي والتنظيمية كتغير القوانين المنظمة والمؤطرة لسير الإقتصاد .

بشكل عام، يمكن لمعيار IFRS 7 أن يساعد في تحسين تحليل الأداء المالي للبنوك، من خلال إتباع نهج تحليلي شامل يمكن للمحللين الماليين الإستفادة من معيار IFRS 7 لتقييم أداء البنوك بشكل دقيق وفعال، مما يؤدي إلى إتخاذ قرارات استثمارية صحيحة

يمكن تلخيص تأثير IFRS 7 فيما يلي

- زيادة الشفافية: يساهم IFRS 7 في زيادة شفافية المعلومات المالية للبنوك، مما يسمح للمستثمرين والمقرضين والمنظمين بتقييم المخاطر المالية للبنوك بشكل أفضل.
- تحسين المقارنة: مقارنة أداء البنوك عبر الحدود بشكل أفضل، مما يساعد المستثمرين على إتخاذ قرارات إستثمارية أكثر إستنارة.
- تقييم المخاطر بشكل أفضل: يساعد IFRS 7 البنوك على تقييم مخاطرها المالية بشكل أفضل، مما يسمح لها بإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.
- زيادة رأس المال: يؤدي تطبيق IFRS 7 إلى زيادة متطلبات رأس المال للبنوك، مما يؤثر على ربحيتها.
- التأثير على تكاليف الإمتثال: يؤدي تطبيق IFRS 7 إلى زيادة تكاليف الإمتثال للبنوك، خاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم.

6.قائمة المراجع

1. Pimpong, S., & Laryea, H. (2016). BUDGETING AND ITS IMPACT ON FINANCIAL PERFORMANCE: THE CASE OF NON-BANK FINANCIAL INSTITUTIONS IN GHANA. University of Professional Studies, Accra (UPSA).
2. السعيد فرحات جمعة. (2000). الاداء المالي لمنضمات الاعمال. السعودية: دار المريخ للنشر .
3. اماني عزوزة. (2017). تقيم الاداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية المالزية. مجلة الدراسات الاقتصادية.
4. بوصالح ,ح .(2011) .دور معاير المحاسبة الدولية في تحسين المعلومات المحاسبية .ورقلة :جامعة قاصدي مرباح.
5. تقرارت يزيد. (2015). اسنخدام ادوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية قي ضل الاصلاح المحاسبي دراسة خالة المؤسسة الوطنية لانتاج اللوالب والسكاكين وصنابير -BCR- بولاية سطيف الفترات المالية(2011-2014) (الإصدار كلية المحاسبة و المالية جامعة ام البواقي الجزائر). (كلية المحاسبة والمالية جامعة ام البواقي الجزائر، المحرر) كلية المحاسبة و المالية جامعة ام البواقي مجلة بحوث العدد 11.
6. خالد جمال جعارات. (2011). معاير التقارير المالية الدولية. الشارقة: الشارقة للنشر و التوزيع.
7. عبد الوهاب دادان، ورشيد حفصي. (2014). تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة(2006-2012). غرداية: جامعة غرداية المجلد السابع العدد الثاني.
8. مصطفي ميلودي، ومقدم عبيرات. (2020). تطبيق معايير الابلاغ المالي (IFRS 7) في بيئة التامين دراسة حالة شركة الشرق العربي للتامين . مجلة العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجترية المجلد 13 العدد 03.
9. منصور ناصر الرجي، وبلال شيخي. (2016). تطورات المعايير المتعلقة بالادوات المالية ما بين المعايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير الدولية للتقارير المالية(IFRS)واثر ذلك علي تنشيط الاستثمار في سوق الاوراق المالية. الوادي: مجلة الاقتصاد المال والاعمال الجلد الاول العدد الاول.
10. نادية سعودي . (2017-2018). مدي استحدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسير في قياس وتقيم اداء البنوك التجارية الجزائرية(الطور الثالث). المسيلة: تخصص مالية ومحاسبة كلية العلوم التجارية جامعة المسيلة.